

يتوجب الالتزام بتقديم برنامج مالي متوسط الأمد يغطي ثلاث سنوات للنفقات العامة المحتملة

«الشان»: الحكومة أخطأت بمنح رخصة القفز بسقف الاقتراض إلى مستوى 25 مليار دينار

■ البورصة شهدت

انخفاض عدد حسابات

التداول النشطة بما

نسبته 22.2- % ما

بين نهاية ديسمبر

2017 مايو 2018

عام 2017. وانخفض بنحو 280.1 مليون دينار كويتي، أي بنسبة بلغت نحو 3.9%. لو تمت مقارنته بإجمالي الموجودات للربع الأول من عام 2017 حين بلغ نحو 7.204 مليار دينار كويتي. وانخفض بند النقد والتلف للعدل بنسبة 17.6% أي ما يعادل 164.7 مليون دينار كويتي. ليصل إلى نحو 772.4 مليون دينار كويتي (12.6% من إجمالي الموجودات). بعد أن كان بنحو 937.2 مليون دينار كويتي (12.6% من إجمالي الموجودات). وانخفض بنحو 17.7% أو بنحو 166.5 مليون دينار كويتي. مقارنة مع نحو 938.9 مليون دينار كويتي (13% من إجمالي الموجودات) لغتم الفترة نفسها من العام الماضي. وانخفض أيضا بند قروض وسلفيات للعملاء بما قيمته 67.4 مليون دينار كويتي، أي بما نسبته 1.5%. وصولا إلى نحو 4.340 مليار دينار كويتي (62.7% من إجمالي الموجودات). مقارنة بنحو 4.408 مليار دينار كويتي (59.4% من إجمالي الموجودات) في نهاية عام 2017. لكنه ارتفع بنحو 1.3% أي نحو 57.8 مليون دينار كويتي مقارنة بالفترة نفسها من العام 2017. حين بلغ نحو 4.282 مليار دينار كويتي (59.4% من إجمالي الموجودات). وبلغت نسبة إجمالي القروض وسلفيات إلى إجمالي البوائد والإرصدة نحو 80.1% مقارنة بنحو 74.9%.

وتشير الأرقام إلى أن متطلبات البنك (من حيث احتساب حقوق الملكية) قد سجلت انخفاضا بلغت قيمته 485.2 مليون دينار كويتي ونسبته 7.4%. لتصل إلى نحو 6.062 مليار دينار كويتي، بعد أن كانت عند نحو 6.548 مليار دينار كويتي في نهاية عام 2017. وانخفضت بنحو 290.9 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 4.6% حين بلغت آنذاك نحو 6.353 مليار دينار كويتي. وبلغت نسبة إجمالي المطلوبات إلى إجمالي الموجودات بنحو 87.6% مقارنة بنحو 88.2%.

وتشير نتائج تحليل البيانات المالية المحسوبة على أساس سنوي، إلى أن كل مؤشرات ربحية البنك قد سجلت ارتفاعا، مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017. إذ ارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين الخاص بمساهمي البنك (ROE)، وارتفع مؤشر العائد على معدل حقوق المساهمين (ROA)، ليصل إلى نحو 1.14%. وارتفعت فائداً بنحو 1.09%. وارتفعت ربحية السهم (EPS) إلى نحو 6.6 فلس مقابل 5.5 فلس. وبلغ مؤشر مضاعف السعر / ربحية السهم (P/B) نحو 0.70 مرة مقارنة بنحو 0.79 مرة للفترة نفسها من العام السابق.

الأداء الإسيوعي لبورصة الكويت كان أداء بورصة الكويت خلال الأسبوع الماضي مختلطاً، حيث ارتفعت مؤشرات كل من قيمة الأسهم المتداولة وقيمة المؤشر العام، بينما تراجعت كمية الأسهم المتداولة وعدد الصفقات البرمة. وكانت قراءة مؤشر الشال (مؤشر قيمة) في نهاية تداول يوم الخميس الماضي قد بلغت نحو 390.6 نقطة، بارتفاع بلغ قيمته 7.9 نقطة ونسبته 2.1% عن إقفال الأسبوع الذي سبقه، وارتفع أيضا بنحو 3.6 نقطة، أي ما يعادل 0.9% عن إقفال نهاية عام 2017.

فخروج آمن لبريطانيا من الاتحاد الأوروبي لم يحسم بعد، وفرض رسوم أمريكية على صادراتها من الصلب والألومنيوم فتح لها جبهة جديدة، وأحداث إنتخابات إيطاليا وثالث أكبر اقتصاداتها تمثل إلى حالة من عدم الاستقرار مع احتمال تميل إلى ترجيح ارتفاع حساسية تلك الأسواق للمتغيرات السياسية العالمية، ذلك يعني زيادة صعوبة التنويع باتجاهاتها، وربما تسلم في تقديم أداء مختلف بين شهر وآخر مع إنساع الهوة بينهما، وبحسبلة نهائية سليمة لما تبقي من العام لغتم الأسواق التضارعة والتأشئة، وحسبلة إيجابية لغالبية أسواق إقليم الخليج.

نتائج بنك برقان – الربع الأول 2018 أعلن بنك برقان نتائج أعماله للربع الأول من العام الحالي، والتي تشير إلى أن صافي ربح البنك (بعد خصم الضرائب) قد بلغ نحو 20.52 مليون دينار كويتي، وبارتفاع بلغ نحو 748 ألف دينار كويتي أو ما يعادل 3.8% مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2017 حين بلغ نحو 19.77 مليون دينار كويتي، ويعزى هذا الارتفاع في مستوى الأرباح الصافية، إلى ارتفاع الربح التشغيلي للمجموعة بنحو 3.4 مليون دينار كويتي بنسبة 11.5%، نتيجة ارتفاع جملة الإيرادات التشغيلية بقيمة أعلى من ارتفاع المصروفات التشغيلية، وباتى هذا الارتفاع في صافي أرباح البنك، بالرغم من ارتفاع إجمالي الخصصات بنحو 2.6 مليون دينار كويتي أو بنحو 40%، مقارنة بنفس الفترة من العام الفائت.

وفي التفاصيل، ارتفع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 4.52 مليون دينار كويتي، أي بنسبة بلغت نحو 8.1%، حين بلغ بنحو 60.47 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 55.95 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2017. وتحقق ذلك نتيجة ارتفاع بند إيرادات البوائد بنحو 7.6 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 19.5%، وصولا إلى نحو 46.7 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 39.1 مليون دينار كويتي، بينما حقق بند صافي إيرادات الاستثمار خسائر بلغت 436 ألف دينار كويتي مقارنة بأرباح بنحو 2.46 مليون دينار كويتي. وانخفض أيضا، بند صافي إيرادات الرسوم والعمولات بنحو 1.1 مليون دينار كويتي، وصولا إلى نحو 8.9 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 10 مليون دينار كويتي. وارتفع إجمالي المصروفات التشغيلية للبنك بقيمة أقل من ارتفاع إجمالي الإيرادات التشغيلية بنحو 1.2 مليون دينار كويتي أو بنسبة 4.4%. عندما بلغت نحو 28 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 26.8 مليون دينار كويتي، وبلغت نسبة إجمالي المصروفات التشغيلية إلى إجمالي الإيرادات التشغيلية نحو 46.2%. بعد أن بلغت نحو 47.9%. وارتفعت جملة الخصصات بنحو 2.6 مليون دينار كويتي أو نحو 40% كما سلفنا، وصولا إلى نحو 9 مليون دينار كويتي، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت عندما بلغت نحو 6.4 مليون دينار كويتي، وعلية، بلغ هامش صافي الربح نحو 22.6%، مقارنة بنحو 25.3%، خلال الفترة 2017.

وتظهر البيانات المالية انخفاض إجمالي موجودات البنك بنحو 491.1 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته 6.6%، ليلبغ نحو 6.924 مليار دينار كويتي، مقابل نحو 7.415 مليار دينار كويتي في نهاية

بنك برقان يحقق 20.52 مليون دينار صافي أرباح خلال الربع الأول من العام

أكبر الخاسرين في مايو كان سوق دبي المالي الذي فقد مؤشره نحو 3.3- في المئة

أكبر الخاسرين في شهر مايو كان بورصة البحرين بمكاسب بنحو 0.6% خفضت قليلا من مستوى خسائرها منذ بداية العام، ولكنها

فقدت خاسرة نحو 4.9- في خمسة شهور من بدايته. ولازالت المتطابقة بين أداء بورصات إقليم الخليج قائمة مع نهاية شهر مايو، حيث ظل أفضل ثلاث بورصات أداء هي: بورصة السعودية بمكاسب منذ بداية العام بنحو 12.9% رغم أداء سالب طفيف في شهر مايو، وثاني أفضل أداء كانت بورصة بمكاسب بنحو 4.2- منذ بداية العام بنحو 4.7% رغم خسائرها نحو 1.4- في شهر مايو، ثم بورصة قطر بمكاسب بنحو 4.2-، وعلى النقيض، قل سوق دبي أكبر الخاسرين منذ بداية العام وأكبر الخاسرين في شهر مايو، وسقط ثاني أكبر الخاسرين منذ بداية العام، وثاني الخاسرين في شهر مايو، وبورصة البحرين رابع أكبر الخاسرين منذ بداية العام رغم تحقيق مكاسب طفيفة في شهر مايو.

أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق البريطاني الذي كسب مؤشره نحو 2.2% ولم تكن كافية للارتقاء به إلى المنطقة الموجبة في أدائه منذ بداية العام الجاري، وثاني أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق الأمريكي بمكاسب لمؤشر بنحو 1%، ولم تكن كافية أيضا للارتقاء به إلى المنطقة الموجبة في أدائه منذ بداية العام الجاري. ثالث

تاريخية، مبرها وفرة ورخص الأصول المتاحة للاقتراض إبان حقبة سياسات نقدية توسعية لمواجهة أزمة عام 2008.

أكبر الخاسرين في شهر مايو كان سوق دبي المالي الذي فقد مؤشره نحو 3.3-، بما عبق من خسائره منذ بداية العام الجاري لتبلغ نحو 12-، ليستمر في قاع المنطقة السالبة، ثاني أكبر الخاسرين كان سوق مسقط الذي فقد مؤشره في شهر مايو نحو 2.6-، لتصبح خسائره منذ بداية العام الجاري نحو 9.7-، ليستمر في الترتيب قبل الأخير في قاع المنطقة السالبة. ثالث أكبر الخاسرين في شهر مايو كانت بورصة قطر التي فقد مؤشرها نحو 2.5- ما أدى إلى خفض مكاسبها منذ بداية العام من نحو 6.9% في نهاية شهر أبريل إلى نحو 4.2- في نهاية شهر مايو، ومعها سجلت بترتيبها من ثاني أفضل أسواق العينة أداء كما في نهاية شهر أبريل، إلى ثالث أفضل أداء في نهاية شهر مايو.

أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق البريطاني الذي كسب مؤشره نحو 2.2% ولم تكن كافية للارتقاء به إلى المنطقة الموجبة في أدائه منذ بداية العام الجاري، وثاني أكبر الرابحين في شهر مايو كان السوق الأمريكي بمكاسب لمؤشر بنحو 1%، ولم تكن كافية أيضا للارتقاء به إلى المنطقة الموجبة في أدائه منذ بداية العام الجاري. ثالث

تداولاتهم الوحيدون شراء بنحو 39.595 مليون دينار كويتي، أي أن ثقة المستثمر الخارجي لا زالت أعلى في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة نحو 6.9% (3% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 83.390 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المشتراة نحو 5% (3.5% للفترة نفسها 2017)، أي ما قيمته 61.211 مليون دينار كويتي، ليلبغ صافي تداولاتهم الأكثر بيعا، بنحو 22.179 مليون دينار كويتي.

وتغير التوزيع النسبي بين الجسديات عن سابقه، إذ أصبح نحو 81.2% للكويتيين، 12.9% للمتداولين من الجسديات الأخرى و5.9% للمستداولين من دول مجلس التعاون الخليجي، مقارنة بنحو 89.1% للكويتيين- 7.6% للمتداولين من الجسديات الأخرى و3.3% للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي للفترة نفسها 2017، أي إن بورصة الكويت تقلت بورصة محلية حيث كان النصيب الأكبر للمستثمر المحلي، بإقبال أكبر من جانب مستثمرين من خارج دول مجلس التعاون الخليجي يفوق إقبال نظرائهم من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد.

وانخفض عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته

خصائص التداول في البورصة

خلال مايو

أصدرت الشركة الكويتية للمقاصة تقريرها، بحجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجسدية المتداولين، عن الفترة من 2018/05/31، والمشتور على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت. وأعاد التقرير إلى أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين ونصيبهم إلى انخفاض، إذ استحوذوا على 40.8% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (51.8% للشهور الخمسة الأولى 2017)، و40.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (52.3% للشهور الخمسة الأولى 2017)، واشترى المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 496.587 مليون دينار كويتي، كما باعوا أسهما بقيمة 487.248 مليون دينار كويتي، لتصبح صافي تداولاتهم شراء وبنحو 9.339 مليون دينار كويتي.

ولنأتي أكبر المساهمين في سيطرة السوق هو قطاع المؤسسات والشركات، فقد استحوذ على 28.6% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (19.8% للفترة نفسها 2017)، و25.9% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (18.8% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 348.450 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 314.688 مليون دينار كويتي، لتصبح صافي تداولاته الأكثر شراء، بنحو 33.763 مليون دينار كويتي.

ثالثت المساهمين هو قطاع حسابات العملاء (الأحافله)، فقد استحوذ على 20.5% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (21.2% للفترة نفسها 2017)، و19.1% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (22.2% للفترة نفسها 2017)، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 249.367 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 232.273 مليون دينار كويتي، لتصبح صافي تداولته شراء، بنحو 17.094 مليون دينار كويتي.

وأخر المساهمين في السيوطة هو قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 15% من إجمالي قيمة الأسهم المباعة (6.7% للفترة نفسها 2017)، و10% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (7.2% للفترة نفسها 2017)، وقد باع هذا القطاع أسهما بقيمة 182.303 مليون دينار كويتي، في حين اشترى أسهما بقيمة 122.108 مليون دينار كويتي، لتصبح صافي تداولاته الوحيد بيعا، بنحو 60.196 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص بورصة الكويت استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها، إذ باعوا أسهما بقيمة 995.956 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 81.9% من إجمالي قيمة الأسهم لمباعة (90% للفترة نفسها 2017)، في حين اشتروا أسهما بقيمة 978.539 مليون دينار كويتي، مستحوذين بذلك على 80.4% من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة (88.2% للفترة نفسها 2017)، ليلبغ صافي تداولاتهم بيعا، بنحو 17.416 مليون دينار كويتي، وهو مؤشر أعلى استمرار ميل المستثمر المحلي إلى خفض استثماراته في البورصة المحلية.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة نحو 14.5% (8.3% للفترة نفسها 2017)، واشتروا ما قيمته 176.762 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة نحو 137.166 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 11.3% من إجمالي قيمة الأسهم لمباعة (6.9% للفترة نفسها 2017)، ليلبغ صافي

لا بد من تقديم

شكر مستحق للهيئة

العامة للاستثمار

لقيامها بحسم الجدل

حول خسائر قياسية

مزعومة لصندوقها

السيادي

أكد تقرير «الشان» الاقتصادي أنه لا بد من تقديم شكر مستحق للهيئة العامة للاستثمار لقيامها بحسم الجدل حول خسائر قياسية مزعومة لصندوقها السيادي، تقريرا للأسبوع الفائت، وتتمنى أن تستمر الهيئة في دورها المصدر الموثوق لتلك الأرقام، وأن تتوسع في ظروف كانت جيدة حقق فيها الصندوق السيادي عائد استثماري، وحتى بعد دغها من سوق نقد مواتي قفز بسعر خام برنت إلى حافة التضامن دولار أمريكي للبرميل. وأولى مؤشرات الخطر التي ذكرها هي بداية تآكل صندوق الاحتياطي العام البالغ حجمه نحو 26.4 مليار دينار كويتي كما في 31 مارس 2018، والتآكل سوف يلهم نصفه السائل البالغة قيمته نحو 13.2 مليار دينار كويتي حتى مع اقتراض سيناريوهات متفائلة جدا لأسعار برميل النفط تراوح ما بين 70 إلى 100 دولار أمريكي.

ما تقدم جهد طيب، ولكنه غير لائق في نفس الوقت، لأنه استخدم حجة لإطلاق يد الحكومة في الاقتراض حتى سقف 25 مليار دينار كويتي، ولا تعتقد بصواب منح الحكومة رخصة القفز بسقف الاقتراض إلى ذلك المستوى للارتفاع، ولذا الشك جملة من الملاحظات نوجزها بالتالي:

كان لا بد من تقديم عرض للمفاضلة المالية ما بين تكلفة الاقتراض المتصاعدة مستقبلا، والعائد المحتمل على استثمارات الدولة، وتحديد الشك السائل البالغ 13.2 مليار دينار كويتي ضمن مكونات الاحتياطي العام، وذلك الشك أعلى من نصف سقف الاقتراض المطلوب.

كان لا بد من تقديم عرض تحليلي لكفاءة النفقات العامة الحالية ونموها المحتمل ونماحي الهذر والفساد فيها وسبل مواجهة ونوايا استخدام حصيله أموال الاقتراض. الالتزام بتقديم برنامج مالي متوسط الأمد يغطي ثلاث سنوات للنفقات العامة المحتملة، من داخل الموازنة العامة وخارجها، ومصادر تمويلها المختلفة، ووضع سقف لتلك النفقات، وإحترامه، وليس كما حدث مؤخرا بكسر سقف الـ 20 مليار دينار كويتي بعد أقل من أسبوع على إعلانه.

عدم استخدام حجة قيد القانون على السحب من احتياطي الأجيال القادمة لتسويق مبدأ الاقتراض، فالسحب المباشر من ذلك الاحتياطي شر، ولكن، السحب غير المباشر بالالتزام بضمماته لتسويق نفقات رديئة أو فاسدة، شر لنشد، لأنه يعني ترحيل لأزمة مالية العامة لجيل لا ند له في قاراتها، ومن جيل له تاريخ مخيب في تعاملاته معها.

واعتقد، بأن المخرج من خطر داهم، يكمن في منظومة من سياسات إصلاح جوهرية تكون فيها الحكومة فذة، تبدأ في تقديم تحليل تفصيلي لمناحي الهذر في النفقات العامة بما فيها شراء الأدم والولاءات بالمال والخدمات، بترام معها ملائحة عادلة لبؤر الفساد والفسادين، ولعل النموذج الماليزي هو الآخر في هذا الصدد، ثم إعلان مشروع للاستدامة المالية بتغيير وتليفة الصندوق السيادي ليصبح مصدر الدخل السدام في تمويل الزامية العامة، إضافة إلى نظام ضريبة عادل ومتدرج، لم إصلاح سياسات الدعم، ذلك فقط ما يمكن أن يتبع الإطمئنان والاستقرار وهما أساسا لبنين ومشروع الاستدامة الاقتصادية لاحقا، عدا أن ذلك، مصير كل ما يطرح، لن يختلف عن مصير مجلدات مكررة من خطط التنمية منذ ستينات القرن الفائت، وكلها أخرجت نتائج معاكسة لأهدافها.

اسم الشركة	بره النصيب	بره النصيب	أعلى	أقل	أعلى
07/06/2018	31/05/2018	%	%	2017	%
1 شركة الكويت ارمي	463.7	448.8	3.3	429.7	7.9
2 شركة الخليج	268.8	212.1	(1.8)	193.4	8.0
3 شركة الكويت القوي	616.0	501.6	2.9	376.3	37.6
4 شركة دبي القوي	212.8	309.5	1.6	186.9	12.1
5 شركة الكويت القوي	228.2	228.2	0.0	237.6	(4.0)
6 شركة قطر القوي	248.8	265.6	(6.4)	531.9	(26.1)
7 شركة قطر القوي	255.4	250.1	2.1	296.6	(14.8)
8 شركة قطر القوي	1,384.4	1,368.7	1.3	1,401.1	(1.2)
9 قطاع البنوك	448.6	439.9	2.0	436.2	4.3
10 شركة الكويت القوي	118.4	118.4	0.0	122.7	(3.5)
11 شركة الكويت القوي	212.4	212.4	0.0	234.2	(9.3)
12 شركة الكويت القوي	114.1	112.0	1.9	123.3	(7.8)
13 شركة قطر القوي	554.5	561.8	(1.3)	748.5	(25.7)
14 شركة قطر القوي	46.9	46.8	(1.7)	44.4	3.2
15 قطاع البنوك	198.2	199.4	(0.6)	240.8	(17.7)
16 شركة قطر القوي	99.8	99.8	0.0	99.8	(1.8)
17 شركة قطر القوي	369.3	365.0	(1.6)	469.9	(23.5)
18 شركة قطر القوي	169.6	169.6	0.0	174.6	(6.6)
19 شركة قطر القوي	80.0	49.4	1.2	62.9	(6.3)
20 قطاع البنوك	434.6	435.6	(0.7)	456.1	(14.9)
21 شركة قطر القوي	76.0	76.8	(1.0)	82.1	(7.8)
22 شركة قطر القوي	116.2	117.9	(2.3)	163.2	(29.4)
23 شركة قطر القوي	264.9	267.4	(0.9)	282.1	(6.1)
24 قطاع البنوك	1,332.6	1,360.8	(2.1)	1,429.4	(6.8)
25 قطاع البنوك	175.9	178.6	(1.5)	196.3	(11.3)
26 شركة قطر القوي	134.0	134.0	0.0	134.0	0.0
27 شركة قطر القوي	648.2	651.6	2.6	708.6	(8.6)
28 شركة قطر القوي	143.5	143.5	0.3	167.5	(14.1)
29 قطاع البنوك	185.8	183.4	1.3	198.1	(6.2)
30 شركة قطر القوي	665.1	643.4	2.4	816.0	(19.2)
31 شركة قطر القوي	3,360.8	3,268.8	3.1	3,112.5	8.0
32 شركة قطر القوي	491.2	451.9	13.7	616.0	(20.3)
33 شركة قطر القوي	26.3	26.7	(1.1)	11.3	123.9
34 قطاع البنوك	947.8	894.5	6.0	991.1	(4.4)
35 شركة قطر القوي	165.0	155.0	0.0	190.8	(18.8)
36 شركة قطر القوي	44.4	44.0	0.9	70.1	(36.7)
37 قطاع البنوك	466.3	466.2	0.0	421.4	8.3
38 شركة قطر القوي	333.3	368.6	(9.1)	375.0	(11.1)
39 شركة قطر القوي	350.0	336.7	3.3	322.6	8.6
40 شركة قطر القوي	618.7	518.7	0.0	688.6	(11.9)
41 شركة قطر القوي	226.0	228.4	(1.1)	230.2	(1.8)
42 قطاع البنوك	390.8	382.7	2.1	387.0	0.9

جدول يوضح التغيرات التي طرأت على أداء مؤشرات التداول خلال الأسبوع الفائت